

فلك عام - تعود قصة تعذي منتجم «ايدن باي» على شاطئ الرملة البيضاء الى الواجهة، بعد رصد اشغال اضافية قرب المبنى المخالف للقانون. يحصل ذلك على هراى من محافظ بيروت ووزارة الاشغال ومفرزة الشواطئ في المدينة ولجنة الاشغال العامة النيابية

الـ«ايدن باي» يقضم مزيداً من الشاطئ

رثه ابراهيم

مسلسل مخالفات مشروع «ايدن باي ريزورت»، على شاطئ الرملة البيضاء، لم تنته فصوله بعد. قبل يومين، استؤنفت الأشغال قرب المنتجع. فتمّ صبّ مساحة إضافية من أرض الشاطئ بالباطون، وعمل «ونش» على إنزال منشآت علمت «الأخبار» أنها عبارة عن مطبخ وحمامات خارجية. يأتي ذلك بعدما عمد اصحاب المنتجع، نهاية العام الماضي، الى «تجليل» قسم من الشاطئ الرملي وإنشاء جدران وأدرج من الحجر. واليوم، تضاف الى المشروع مخالفة جديدة باضافة منشآت من دون أي رخصة.

المنسق العام لـ«الائتلاف المدني» رجا نجيم أوضح لـ«الأخبار» أنه «لاحظنا حركة مرعبة على الشاطئ منذ يومين، وألغنا مديرية النقل بذلك بواسطة كتاب، لكن حتى الساعة لا تزال الأشغال مستمرة على مرأى من المحافظ زياد شبيب الذي صرّح بالكلام فقط أنه جائز بإزالة التعداديات». وأضاف أن «المنطقة التي تمّ انشاء جدران من حجر فيها وصبها بالباطون هي جزء مكتمل للشاطئ» حيث كانت توجد صخور عمد اصحاب المشروع الى ازلتها وتعويض طبيعة الشاطئ ورفع مستواه عن المستوى الأصلي»، منذراً بأن رخصة الـ«ايدن باي» باطلّة «وكل ما يجري اليوم مخالف للقوانين وهو موضع شكوى قضائية».

ومعلوم ان المنتجع الذي يملكه رجل الأعمال وسام عاشور سيُبد أساساً بشكل مخالف للقوانين، ولا يمتلك رخصة بناء صحيحة ولا رخصة اسكان. كما رفضت وزارة البيئة اعطاه دراسة أثر بيئي وأحالته الى وزارة الأشغال والتخطيط المدني. فيما صدر تقرير عن مصلحة الهندسة في بلدية بيروت يؤكد أن رخصة المنتجع باطلّة، وطالبت عاشور بتسوية وضعه للحصول على رخصة إسكان.

تقرير

هنادي بري مديرة عامة للتعليم المهني بالتكليف:

الوزير يتعدى على صلاحيات مجلس الوزراء

المنظم للمشاريع المشتركة تنص على أن تسيير المشروع إدارياً وتعليمياً وتربوياً من موجبات المديرية العامة. المكتب التربوي للنتيار الوطني الحر طالب شهبب بالعودة عن القرار لما فيه من «مخالفات قانونية واضحة». وأشار إلى أن بري ليست من عداد الفئة الثانية في الإدارة العامة، ولا يمكن ترقيتها لتشغل منصباً من الفئة الأولى، ولو بالتكليف، كما أنها قد تعدى على صلاحيات مجلس 444 عاماً.

قانوننا أوضح استناد القانون الإداري في الجامعة اللبنانية، عصام اسماعيل لـ «الأخبار» أن المدير العام هو الرئيس المباشر، تحت سلطة الوزير، لجميع الدوائر والموظفين التابعين له (المادة 7 من

بل عمد اصحاب المشروع في تشرين الثاني الماضي الى صبّ باطون داخل الريغار الرئيسي لمجرور الرملة البيضاء لإفتتاح المشروع من دون «روائح كريهة» ترزح الزلاّء. وتسبب ذلك بـ«فيضان» على طول الكورنيش خرجوا عن السمع كلياً. فيما تقدم محامي عاشور، بهيج أبو مجاهد، بدفوع شكلية. وعلمت «الأخبار» أنه تقدم أخيراً بدعوى رد لالتحبة القاضي ابو سمرأ إلا أنه، بعد ستة اشهر على البناء على الشاطئ، لم يخضع للتحقيق في جلسة لجنة الادارة والعدل النيابية.

وزير الاشغال نفى
أن يكون قد منح ابي
ترخيص لماشور
يسمح
له التصرف بالشاطئ

بل عمد اصحاب المشروع في تشرين الثاني الماضي الى صبّ باطون داخل الريغار الرئيسي لمجرور الرملة البيضاء لإفتتاح المشروع من دون «روائح كريهة» ترزح الزلاّء. وتسبب ذلك بـ«فيضان» على طول الكورنيش خرجوا عن السمع كلياً. فيما تقدم محامي عاشور، بهيج أبو مجاهد، بدفوع شكلية. وعلمت «الأخبار» أنه تقدم أخيراً بدعوى رد لالتحبة القاضي ابو سمرأ عن النظر بالملف، بذريرة «كشف لسرية التحقيق في

سنة اشهر على فضيحة فيضان جرور الرملة البيضاء : التحفيظ : مستمر، وطلب بتنجي القاضي (هيلم الموسوي)



تقرير

120 مليون ليرة كلفة العشاء

السنوي لبلدية الحدث!

هديك فرقور

لا تجد السلطة نفسها معنية بإجراءات التفتّش التي تريد «أي ترخيص يتيح للمنتجع وضع أي منشآت باطون أو بلاستيك، ثابتة أو متحركة»، وعمّا ستفعله الوزارة في هذا الشأن؟ أجاب بان «ليس لدينا أي جهاز للكشف على المشاريع المخالفة. نرجيلة، تتنزهج مؤسساتها سلوكاً مناقضاً تماماً. من ذلك، ولكن أؤكد مجدداً اني لم أمتح عاشور العشاء الجاذح الذي نظمته بلدية الحدث، مساء السبت الماضي، وكلف نحو 120 مليون ليرة.

وفي التفاصيل، فإنّ الدعوة وجّهت إلى 1200 شخص من أبناء البلدة لحضور اللقاء المخصّص لعرض «إنجازات عام من عهد المجلس البلدي»، في فندق هيلتون - الجيتورن في سنّ الفيل. وتخلّل اللقاء عشاء وتوزيع العدد التاسع من النشرة البلدية، وبحسب المعلومات، بلغت كلفة العشاء 65 دولاراً للشخص، ودفعت البلدية من صندوقها نحو 78 ألف دولار (نحو 117 مليون ليرة)؛

عضو المجلس البلدي السابق روجيه لمّ أكد لـ «الأخبار» أنّ الحفل «مخالف للقانون ولا يؤمن المنفعة العامة، وهو ليس إلا حفلاً خاصاً ولا يشمل جميع أبناء البلدة وله أبعاد سياسية وانتخابية»، وقال إن البلدية تنظّم هذا اللقاء منذ عام 2011 بكلفة لا تقل عن 100 مليون ليرة سنوياً. ولغت الى ان البلدية في صدد تنظيم حفل عشاء ثانٍ في الثاني من حزيران المقبل تكريماً لوزير الخارجية جبران باسيل «وقد تكون

تقرير

بلدية الناعمة:

خلافات وشبهات فساد

محمد الجنون

تدخل الدائرة على رئاسة بلدية الناعمة - حارة الناعمة حيثُ التنفيذ هذا الأسبوع، يتولى زاهر مزهر الرئاسة خلفاً للرئيس الحالي شربل مطر، فيما برز خلاف على منصب نائب الرئيس بين عضوي المجلس ميشلين مطر (التيار الوطني الحر) وروني ساسين (الكتائب). وقالت مصادر متابعين لـ«الأخبار» إنّ الانصارات تكثفت في الأيام الماضية «لتطويق الخلاف الذي كاد أن يغيّر البلدية»، موضحة أنّ المعطيات تشير إلى رجحان كفة مطر لتولي مهمات نائب الرئيس خلفاً لهشام مزهر.

يباني هذا الاستحقاق وسط كفة مطر لتولي مهمات نائب الرئيس خلفاً لهشام مزهر. يباني هذا الاستحقاق وسط نقاش حول أداء المجلس البلدي في البلدة المختلطة طائفياً (8 أعضاء مسلمون، و 7 أعضاء مسيحيون) في نصف الولاية الأولى. إذ يتهم معارضون الرئيس الحالي بالامتناع عن تسليم نسخة عن جدول الحساب القطعي للبلدية، إلى ناشطين تقدموا بطلب للحصول

وزير الأشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس أكد لـ«الأخبار» أنه لم يصدر عنهم واعدين بتابعة الملف (محافظ بيروت زياد شبيب ورئيس بلدية بيروت جمال عيتاني ورئيس لجنة الأشغال النيابية تزيه نجيم)، فقد خرجوا عن السمع كلياً. فيما تقدم محامي عاشور، بهيج أبو مجاهد، بدفوع شكلية. وعلمت «الأخبار» أنه تقدم أخيراً بدعوى رد لالتحبة القاضي ابو سمرأ عن النظر بالملف، مفرزة شواطئ بيروت العقيد نبيل فرح لوجوده خارج لبنان.

لا تجد السلطة نفسها معنية بإجراءات التفتّش التي تريد فرضها على المواطنين. وفي وقت تتجه الى «تسريع» الإقطاع من رواتب موظفي القطاع العام وفرض ضريبة على كل «نفس» نرجيلة، تتنزهج مؤسساتها سلوكاً مناقضاً تماماً. من ذلك، ولكن أؤكد مجدداً اني لم أمتح عاشور العشاء الجاذح الذي نظمته بلدية الحدث، مساء السبت الماضي، وكلف نحو 120 مليون ليرة.

وفي التفاصيل، فإنّ الدعوة وجّهت إلى 1200 شخص من أبناء البلدة لحضور اللقاء المخصّص لعرض «إنجازات عام من عهد المجلس البلدي»، في فندق هيلتون - الجيتورن في سنّ الفيل. وتخلّل اللقاء عشاء وتوزيع العدد التاسع من النشرة البلدية، وبحسب المعلومات، بلغت كلفة العشاء 65 دولاراً للشخص، ودفعت البلدية من صندوقها نحو 78 ألف دولار (نحو 117 مليون ليرة)؛

عضو المجلس البلدي السابق روجيه لمّ أكد لـ «الأخبار» أنّ الحفل «مخالف للقانون ولا يؤمن المنفعة العامة، وهو ليس إلا حفلاً خاصاً ولا يشمل جميع أبناء البلدة وله أبعاد سياسية وانتخابية»، وقال إن البلدية تنظّم هذا اللقاء منذ عام 2011 بكلفة لا تقل عن 100 مليون ليرة سنوياً. ولغت الى ان البلدية في صدد تنظيم حفل عشاء ثانٍ في الثاني من حزيران المقبل تكريماً لوزير الخارجية جبران باسيل «وقد تكون

شبكة تزوير في هرفا بيروت

امهك خليك

بعد ثلاث سنوات، تبيّن لزينب د.، التي تملك شركة صغيرة في الجنوب تعمل في قطاع زيوت السيارات، أن أعمالها «توسّعت» لتشمل استيراد العطور والمستقبلية لا يُشكّل عطلاً ذا طابع العامة المنصوص عنها في المادة 47 من قانون البلديات «يكون من خلال تقديم خدمات عامة أو إشباع حاجات عامة للجمهور أو من خلال أعمال وبعوات موجهة للمعموم لإضفاء الطابع العام عليها».

وقد طلّبت البلدية آنذاك إعادة النظر بالقرار لافتةً أنها سبق أن أقامت مثل هذا الإحتفال ولافي موافقة المراجع المختصة في حينه، وأنّ الهدف الأساسي هو التداول بشؤون البلدة. لاحقاً، وافق ديوان المحاسبة على الطلب مع «توصية البلدية بضرورة السعي مستقبلاً الى إيجاد إطار مختلف عن الإطار الحالي للقاء»، ووفق لمع بعد هذا القرار، غطى ديوان المحاسبة على مدى السنوات الثماني الماضية، اقامة هذا العشاء الخاص «بعد تسوية الوضع مع المعنين في الديوان».

الجدير ذكره أنّ تكرار اتخاذ الديوان لقرارات مغايرة لتلك التي اقترها بداية الأمر يُساهم في البناء عليها في ما بعد والمستوردة. وعلى هذا التعهد، هناك من زوّر توقيعها والحتم الخاص بشركتها. وأكدت أنّ شركتها «واحدة من شركات يستخدم اسمها من قبل الغير لإدخال بضائع على اسمها». ولفتت في شكواها إلى أحد الموظفين في مرافق بيروت المسؤول عن الحتم على أوراق استلام البضائع، مشيرة إلى أنه يسكن بجوارها ويجوار مقر الشركة في الغازية.

أحالت النيابة العامة الشكوى إلى مفرزة صيدا الاستقصائية. مصادر مواكبة للقضية لفتت إلى أنّ الشكوى «فضحت وجود شبكة متخصصة باستغلال الشركات الصغيرة واستيراد بضائع باسمها من دون علمها، ما يرتب عليها رسوماً باهظة من دون وجه حق».

لناشطي المجتمع المدني، ومؤكداً أنّ «كل أعضاء المجلس وافقوا على جدول الحساب القطعي». وتفيد المعطيات بأنّ عدداً من أعضاء المجلس البلدي يدرسون جدياً خيار التحرك لدى قائمقام الشوف مارلين قهوجي، لفتح تحقيقات في ملفات البلدية، خصوصاً أن «هناك معطيات بشأن جدول قطع الحساب لم يجر توضيحها»، فضلاً عن «فوضى منظمة تشهدها البلدية». وفق أحد الأعضاء، وأوضح أنّ «اموازنة البلدية لعام 2018 - 2019 وصلت إلى 3 مليارات و200 مليون ليرة، يقطع منها مليار و300 مليون للرواتب والأجور، وهو رقم ضخم سببه التوظيف العشوائي في عهد البلديات السابقة بسبب محاسبات الشركة بأنه «شارك في التزوير واستعمال الزور».



عليه، لوجود شكوك لديهم في شبهات هدر للمال العام. وقال أحد هؤلاء لـ«الأخبار» إنّ هناك «أسئلة عدة لا إجابات عنها حول الصريفات»، لافتاً إلى أنّ «أربعة من أعضاء المجلس لم يوقعوا على جدول الحساب القطعي لعدم حضورهم الجلسة الخاصة به». وفي وجهته، نفى في اتصال مع «الأخبار» هذه «الإدعاءات»، موضحاً أنّه عمل على تجهيز الجداول المطلوبة لتسليمها